تصور عام عن الصعوبات التي تواجه مراكز التوحد في المملكة
قياس تجربة مركز جدة للتوحد

الجمعية الفيصلية الخيرية النسوية بجدة

مقدمة :

بالرغم من أن المملكة أول من بادر بالاهتمام بقضية التوحد على مستوى العالم العربي والخليج وذلك من خلال ظهور كفاءات سعودية من أطباء وأساتذة في التربية الخاصة وعلم النفس اهتموا بعلم التوحد وكونوا خبرات جيدة من خلال حضور الدورات والمؤتمرات العالمية ودراسة البرامج الخاصة به . وكذلك انشاء أول مركز عربي للتوحد وبمنهجية علمية وفق المتبع في الدول المتقدمة وهو " مركز جدة للتوحد " إلا أن المملكة تأخرت كثيرا ولم يتم تأسيس أي مركز حكومي . بل ولم يتم رصد ميزانية لهذا البرنامج بسبب عدم وجود تنسيق بين الجهات الحكومية من وزارات مختصة . وكذلك عدم وجود جهة معينة مكلفة بوضع رؤيا علمية لانشاء هذه المراكز .

ونظراً لأن بعض دول الخليج بادرت بتأسيس مراكز متطورة في التوحد وبدعم حكومي . فبادرت بالإستفادة من المختصين السعوديين في مجال الاستشارة والتدريب المستمر . والاستفادة منهم بأعلى طاقة ممكنة . وكان لذلك أثر سلبي لدى أهالي أطفال التوحد في السعودية . وهم يرون أن خبراء المملكة قدموا الدعم لدول الخليج الشقيقة بسبب عدم اهتمام أي وزارة سعودية بكسب هذه الخبرات لمصلحة أبناءهم .

وقد يعود السبب في عدم وجود هذه الخدمة في المملكة بسبب إسناد مهمة الدراسة لإنشاء مراكز للتوحد في ثلاث مناطق في المملكة حسب الأمر السامي الى لجنة مشكلة من عدة وزارات . ولكن خرجت اللجنة بتوصية إنشاء الجمعية السعودية للتوحد وهو الأمر الذي أحزن الأهالي كثيراً بعد أن استبشروا خيراً بالقرار السامي الكريم المتضمن الأمر بدراسة إنشاء المراكز . ومما زاد من همهم أن الجمعية السعودية للتوحد وبالرغم من مرور أربع سنوات فشلت في تقديم أي خدمة للتوحد وقدمت توصية في اللقاء التشاوري مع مراكز التوحد الأهلية بإنشاء رابطة التوحد !!! وهذه التوصية حطمت كل آمال أهالي الأطفال التوحديين مما جعل الكثير منهم يتجهون الى خارج المملكة لالحاق أطفالهم في مراكز بها أقسام داخلية ومنها الأردن والبعض منهم على حساب منظمات خيرية مسيحية .

ولعل سبب التأخر في تفعيل الأمر السامي -من واقع تجربة ومشاركة في تقديم الاستشارات للجنة المكلفة بالدراسة - هو عدم الاختصاص من أفراد اللجنة وبالتالي صعوبة تقديم الدراسة بمنهجية علمية ومايتبعها من عدم مقدرة التطبيق من الوزارات المختصة . وكان القرار الأسهل للجنة " وليس للأهالي " هو التوصية بإنشاء جمعية للتوحد .

وحتى يتم تفعيل الأمر السامي الكريم والاستجابة لمطلب الأهالي للأطفال التوحديين الذين بلغ عددهم ١٢٠٠٠٠ " مائة وعشرون ألف "حالة فيجب أن يتم التوجه للجهات العلمية المختصة في الجامعات السعودية

لتفعيل دورها في خدمة المجتمع وتقديم دراساتها وبحوثها لحاجة فعلية لا أن تكون أبحاثها داخل أسوار مكتبة الجامعة ومن أهم المراكز المختصة في هذا الشأن :

" معهد الملك عبدالله للبحوث والدراسات الاستشارية بجامعة الملك سعود بالرياض "

كما يمكن تشكيل فريق عمل بمؤهلات علمية متنوعة لازمة للتوحد إضافة الى كونهم ذوي خبرة بالتوحد ، ولديهم مبادرات شخصية ودافعية لتقديم التصورات العلمية الصحيحة القابلة للتنفيذ بأعلى مستوى من المنهجية العلمية

التصور العام للصعوبات :

من المعروف أن الصعوبات التي تواجه مراكز التوحد هي صعوبات تكاد تكون مشتركة في معظم مراكز التوحد ، إلا أن محاولات تذليل تلك الصعوبات تختلف من مركز لآخر وفق توجهات القائمين عليه ورؤيتهم وأهدافهم الحالية والمستقبلية .

ولعل تجربة مركز جدة للتوحد تتسم ببعض الخصائص ، بسبب أسبقية تأسيس المركز على المراكز الأخرى ، وعرضها في هذه الورقة يساهم في تسليط الضوء على الصعوبات وبعض الحلول المقترحة ، لأن المركز تم تأسيسه من خلال مؤسسة قائمة وهي الجمعية الفيصلية التي تبنت إنشاء هذا المركز في زمن إنعدام مفهوم التوحد في المجتمع السعودي، وهو الأمر الذي حملها عدة مسئوليات توعوية، ومن ضمنها قيامها بدعوة المختصين من أطباء وأكاديميين لتفعيل مسئولياتهم في مؤسساتهم التي يجب أن تساهم في تقديم الخدمة للأطفال التوحديين. وتبع ذلك قيام الجمعية الفيصلية بالتخطيط والتنفيذ لبرامج تدريبية قُدمت لهم من خبراء عالميين كونهم معنيين مع المركز في تقديم الخدمة ، إلا أن هذا العبء وماتبعه من مسئوليات أيضاً كانت له إيجابيات حيث ساهم في تراكم الخبرات المعرفية للتوحد ، كما أن تأسيسه من خلال مؤسسة إجتماعية كالجمعية الفيصلية بما تملكه من تاريخ وخبره ساعد في تعزيز نجاحه للأسباب التالية :

١- وجود هيئة تخطيطية تملك الخبرة في تأسيس البرامج والأنشطة متمثلة في مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا ، وذلك عزز من سير الخطط للمركز وفق ماوجهت له كما والقدرة على وضع التنبؤات والتصورات المستقبلية لمسيرة المركز وبرامجه ووضع الخطط البديلة التي تواجه أي عقبات وكذلك الخطط الخاصة بالموارد البشرية .

٢- تحملت الإدارة العليا في الجمعية والممثلة في مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وإدارة العلاقات العامة عبء تنمية الموارد المالية ووضع الخطط التمويلية ورسم السياسات العامة للمركز والأنشطة والبرامج التي تتطلب مسئوليات كبيرة وإتصالات بجهات رسمية عليا أو بجهات علمية خارجية ، وفرغ ذلك إدارة المركز نحو إدارة العملية التعليمية والتخطيط والتنفيذ للأنشطة ذات الطبيعة التعليمية فقط .

٣- عزز ذلك من الرقابة الخارجية على المركز والمحاسبة المنطقية .

٤- ساعد المركز في تخطي المشاكل التنظيمية المتعلقة بالتأسيس والإشهار بإعتباره قسم من أقسام الجمعية ، ولم تكن الجمعية بحاجة إلى التوجه لوزارة الصحة أو وزارة التربية أو وزارة الشئون الاجتماعية ومعرفة شروط كل جهة في الإشراف على المركز ومن ثم الانتظار للموافقة من عدمه ومايتبع ذلك من تأخير ومتطلبات رسمية بيروقراطية .

وعلى الرغم من إتفاق معظم مراكز القطاع الخاص على الكثير من الصعوبات المشتركة التي تواجههم إلا أن هذه المراكز تختلف في تحديد أولويات تلك الصعوبات ، والتي يمكن تحديدها كالتالي :

- مشكلات تتعلق بالموارد المالية .
- مشكلات تتعلق بالموارد البشرية .
- مشكلات أخرى متنوعة

أولاً : الموارد المالية :

تعتبر الموارد المالية من أهم الصعوبات التي تواجه المراكز بسبب إرتفاع تكاليف إنشاء مراكز التوحد ومحدودية الدخل الذي يعتمد في معظمه على الرسوم الدراسية للطفل . وحتى إن كانت الرسوم عالية إلا أنها لاتشكل رافداً مادياً قوياً يعمل على التوازن بين المنصرف والدخل يسبب إعتماد برامج التوحد على العمل الفردي لتحقيق الفعالية المطلوبة وأهمية وجود فريق فني متكامل "خلاف المعلمة" لوضع الخطة التعليمية للطفل الواحد.

ويمكن تحديد أهم الاحتياجات المادية الأساسية في التالي :

١. شراء أو استئجار مبنى لعدة سنوات .
٢. تغطية المصروفات التشغيلية (الرواتب – المصروفات العمومية والإدارية والتشغيلية – مصروفات الصيانة ... الخ).
٣. المصروفات الخاصة بالتجهيزات والوسائل التعليمية.
٤. المصروفات اللازمة لإستضافة المدربين والبرامج التدريبية والإستشارية .

وبالرغم من إتفاق معظم المراكز على هذه البنود السابقة وأهمية تدبيرها إلا أن بعض المراكز لم تدرس الأولويات لهذه الإحتياجات وكان همها الأول هو تدبير المال الخاص بشراء المبنى أو الإيجار طويل المدة . وقد يستنزف ذلك جزء كبير من الموارد على حساب الإحتياجات الأخرى وخاصة المصروفات اللازمة للتدريب وإستضافة المتدربين.

كما أن الحرص على إعتماد الأسس العالمية في التدريب بإستخدام برنامج " تيتش " يتطلب زيادة أعداد المعلمات وذلك يضاعف الأعباء المالية الخاصة بالمرتبات .. إضافة الى أن ماتقدمه هذه المراكز من مرتبات – حتى وإن كانت جيدة – لاترتقي وطموحات المعلمات مقارنة بالمرتب الحكومي ومميزاته الأخرى. كالأمان الوظيفي والإستقرار وساعات العمل المحددة والعلاوة السنوية الثابتة. وسبب ذلك تسرب المعلمات للعمل في القطاع الحكومي .

وتكلف التجهيزات الهندسية والمكتبية والوسائل التعليمية لمراكز التوحد مبالغ باهضة متى ماتم إعتماد الأسس العلمية المطلوبة لها .

ولأن خبرات العاملات في مراكز التوحد قد تقف عند حد معين ، والتعامل في برنامج تدريب الطفل التوحدي يتطلب تعددية في المعرفة بسبب عدم نمطية التعامل مع الأطفال التوحديين ، فإن الحاجة للتدريب المستمر والمتواصل هي مطلب هام وأحياناً تظهر حاجتها بشكل ملزم بسبب ظهور سلوكيات جديدة ترتبط بوجود أعداد جديدة من الأطفال وبسلوكيات مختلفة ، كما أن بعض برامج التدريب تظهر الحاجة لها في فترات عمرية مختلفة للأطفال كفترة المراهقة التي تبرز فيها سلوكيات لم تكن موجودة من قبل وتستدعي تقديم برامج علاجية بمنهج علمي مدروس وبتدريب مهني على مستوى عالٍ من الكفاءة .

ولعل تجربة الجمعية الفيصلية في تفهم هذه الأولويات كان هو السبب بعد اللّه عز وجل في إستمرارية نجاح المركز وتخطي المعوقات بل وساهم ذلك في تقديم النفع للكثير من مراكز التوحد في المملكة ، فبرنامج مركز جدة للتوحد وجِهَتْ مصروفاته وفق أولويات مدروسة ولمنفعة مستقبلية بالإعتماد على اللّه عز وجل ، وتم التركيز على تنمية الموارد البشرية وضخ الأموال في البرامج التدريبية التي تتطلب إستضافة الخبراء العالميين لتدريب فريق المعلمات والإداريات ، وتأجيل الصرف على المبنى الى عدة سنوات ، فبدأ العمل في غرفتين صغيرتين داخل مبنى الجمعية وفي مكان أقل من المتواضع وتم تقسيم هاتين الغرفتين بحواجز مانعة للصوت لإيجاد مكان لعلاج التخاطب والسمع، وانتقلت الفصول الى فيلا قدمها المهندس عبدالعزيز كامل تبرعاً للجمعية لإستخدامها كمركز للتوحد، واستمر العمل في المبنى لعدة سنوات بالرغم من الحاجة الى مبنى أوسع ، ولكن الجمعية رأت عدم شراء أي مبنى وتوجيه الأموال للبرامج التدريبية والتأهيلية وللدراسات اللازمة للتنظيم والتقييم ، وتقديم الدورات التدريبية السنوية لمجموعات جديدة من المعلمات ، وكان لذلك أثره ليس على مستوى المركز فقط بل على مستوى كثير من المراكز في المملكة بسبب الأعداد الكبيرة من المتدربات وانتقال بعضهن الى مدن أخرى وعملهن في مراكز التوحد في تلك المناطق وتعزيز سير تلك المراكز بمنهجية علمية الى حد ما ، إضافة إلى أن بعض المستقيلات عملن كقياديات في مراكز حديثة بمدينة جدة وأسس بعضهن مراكز لتدريب الأهالي .

هذا التوجيه المدروس للأموال واستضافة الخبراء برز في تدعيم مايلي :

١. زيادة كفاءة المعلمات والفريق الإداري والفني في المركز وتنوع الخبرات بسبب الاستفادة من خبراء من عدة مراكز عالمية مختلفة ، مع التركيز على الحصول على التدريب العملي من هذه المراكز المتخصصة .
٢. تقييم البرنامج الذي يقدمه المركز بموجب دراسات إستشارية قامت بها مراكز عالمية متخصصة في إدارة مراكز للتوحد بعد تقديم المعلومات الصحيحة لهم بدون أي حرج في شرح المشكلات الواقعية ، والاستفادة من الدراسة المقدمة منهم وتعزيز الإيجابيات ووضع الحلول المناسبة للحد من السلبيات .
٣. عدم إهمال الجانب الإداري والتنظيمي واستقدام الخبراء الذين قدموا الإستشارة والدراسة لإنشاء المركز والهيكل التنظيمي والتخصصات الإدارية والفنية والتعليمية والمهن المساعدة والتوصيف الوظيفي

ومتطلبات كل وظيفة من مؤهلات علمية ومواصفات شخصية ، وإتسمت تلك الدراسات بالواقعية لأنها طُبقت بمعلومات وإمكانيات حقيقية ومتناسبة مع البيئة المحلية وبنظرة خبراء عالميين .

٤. إكتساب ثقة المتبرعين الذين إستشعروا أثر النجاح على الطلاب في المركز فقدم أحد المتبرعين مبلغاً لشراء مبنى لإستيعاب عدد أكبر من الأطفال وللمساهمة في تنوع البرامج المقدمة للأطفال والإستفادة من المبنى في برامج أخرى تساعد في تنمية موارد المركز.

ثانياً : الموارد البشرية:

يُقصد بالموارد البشرية " هنا " جميع الأفراد الذين لهم تأثير مباشر أو غير مباشر في مراكز التوحد ، ويمكن تقسيم هذه الموارد الى :

١- الخبراء في مجال التوحد :

أصبح هنالك العديد من الخبراء في المملكة في تخصصات طبية ونفسية وتربوية في مجال التوحد ويشارك البعض منهم في تقديم دورات واستشارات لمراكز خليجية ,إلا أنهم يتواجدون في مواقع متفرقة ولاتوجد مظلة مؤسسية تجمعهم – كما يجب أن يكون -ليقوموا بتشكيل فريق عمل فعال يقدم البرامج القابلة للتنفيذ والتطبيق بدلاً من التصورات والدراسات التي لاتجد لها أي منفذ للتطبيق .

٢- الإدارة الفعالة :

لا يكفي أن يكون الممول أو صاحب فكرة إنشاء المركز هو الذي يمارس أدوار الإدارة التي تتطلب قدرة عالية في تطبيق الوظائف الإدارية (التخطيط – التنظيم – التوجيه – الرقابة), وبسبب ممارسة الإدارة من قبل من يملك قرار التمويل فإن ذلك سببّ خلل في تحديد الأولويات وتوجيه الموارد بمسارها الصحيح وإختيار القدرات البشرية الفعالة , ومايتبع ذلك من تأثير سلبي يؤدي الى فشل الكثير من البرامج وضياع الفرص وهدر للأموال والوقت بسبب سوء التخطيط.

لذلك يجب أن يكون هنالك فصل بين الإدارة والمؤسس كالممول أو الأم والأب أو مايسمى بلغة الإدارة فصل الملكية عن الإدارة وأن يُكتفى بممارستهم للدور الرقابي والإشرافي . ومن المهم اختيار القدرات الإدارية المؤهلة في النواحي الإدارية والمالية وتدريبها في مجال التوحد لإكسابها خبرة فنية على أن تكون نسبة الخبرة الإدارية ٧٠٪ مقابل ٣٠٪ في مجال التوحد.

٣- الكادر التعليمي :

يُعتبر العاملين مع الأطفال التوحديين أهم الأركان الأساسية التي يُعتمد عليها بعد اللهّ في نجاح العلاج التربوي والسلوكي للطفل التوحدي ونجاح المركز بصفة عامة , لذلك فإن هذا العنصر البشري بحاجة الى

الإعداد الجيد والتأهيل المنظم ، والإستمرارية في التدريب على رأس العمل وخبرات متنوعة وبثبات في مستوى الجودة.

ومن المهم أن توجه بعض برامج التدريب لجميع العاملين في المركز بما في ذلك الحراس والسائقين والعاملين في خدمات النظافة والصيانة وكل من يعمل في المركز لأهمية ذلك في تعميم ثقافة التعامل مع التوحديين من جميع العاملين المباشرين وغير المباشرين.

وبالرغم من كون المعلمات أهم عنصر لنجاح العمل إلا أنه في ذات الوقت أكبر العناصر استنزافاً لموارد المركز بسبب ثبات الصرف على المرتبات المتزايدة والصرف على تأهيلهم بشكل دائم ، كما أن هنالك عوامل أخرى تساهم في زيادة المصروفات لهذا العنصر وقد تختلف من منطقة لأخرى ، وهي مرتبطه بمدى توفر التخصصات التي تحتاج لها مراكز التوحد كتخصص التربية الخاصة الذي لايوجد في جامعات مدينة جدة مما فرض تقديم برامج تدريبية للمعلمات في مجال التربية الخاصة كمدخل للتدريب في مجال التوحد ، وهو الأمر الذي يؤدي الى تضاعف الوقت المستغرق لتدريبهم ومايتبعه من تزايد في التكاليف قياساً مع الفترة التدريبية والتكلفة لخريجات التربية الخاصة ، ويؤدي ذلك الى صعوبة البرنامج التدريبي السنوي لعدد أكبر من مما يحتاجه وذلك يعيق المركز في مواجهة النقص المفاجئ بسبب الإستقالة والابتعاث وغيرها من حالات التسرب الوظيفي. فيؤثر ذلك في صعوبة إيجاد البدائل المناسبة للإحلال المباشر بدلاً من الإنتظار الى أن يتم تدريبهم لوقت طويل .

كما أن تجربة تدريب أعداد كبيرة من المعلمات سنوياً تفوق حاجة المركز لتعيين الأكفأ منهن تساعد في الرجوع للخريجات غير المعينات عند الحاجة ، إلا أن تطبيق ذلك يواجه معوقات منها زيادة التكلفة وعدم إستيعاب المركز لهذا العدد حيث أن التدريب العملي يُعتمد عليه بنسبة ٨٠٪ من البرنامج وهذا التدريب لايمكن أن يتم إلا في الصفوف أثناء اليوم الدراسي .. وعند تكثيف العدد من المتدربات في الفصل الواحد فإن ذلك يؤدي الى التأثير سلباً على البرنامج المقدم للطفل ويأخذ جزء كبير من الوقت المخصص لتعليم الطفل ..إضافة الى تعرض بعض الأطفال للتوتر .

٤- الأهل (الأم الأب الأخوة) :

وجود الطفل في أسرته لمدة ٢٤ ساعة يومياً ، إضافة إلى تعرضه لتغيرات بيئية داخل العائلة أكثر من تعرضه لها داخل المركز يتطلب وجود برامج تدريبية إلزامية للعائلة لتعزيز مستوى الرغبة في التعلم وتلقي المعرفة والتزود بالمعلومات ليمارسوا التواصل مع الطفل وفق نظام علمي مدروس خاصةً وأن الأسرة هي أفضل مصدر لمساعدة الطفل التوحدي ، وبالتالي فإن تدريبهم بدورات خاصة ببعض المهارات لتطوير تفاعل الأطفال مع البيئة حولهم ، وكذلك بعض البرامج التربوية أمر حتمي لأن تدريبهم سيمكنهم من وضع الخيارات المناسبة لعلاج المشكلات السلوكية التي تواجه الطفل من خلال التجريب

والملاحظة على أسس علمية ، ويشعرهم بأنهم عنصر هام من فريق العمل التدريبي فتتوجه مسئولياتهم نحو طفلهم بالإتجاه الصحيح بإعتباره بحاجة لخدمات خاصة وذلك يحفزهم للإطلاع والتزود بكل المعارف الخاصة بإضطراب التوحد ، وتكوين الجماعات المؤسساتيه المنظمة كالجمعيات الخاصة بالتوحد ، أو مجموعة أصدقاء التوحد وكذلك في لجان الآباء والأمهات الخاصة بالتوحد .

ولكن هذا النوع من البرامج يواجه مشاكل وصعوبات في توفير برامج تدريبية ثابتة بسبب :-

- عدم وجود جدول ثابت للدورات بسبب إنشغال الفريق التدريبي في المركز بالعمل مع الأطفال والمعلمات خلال اليوم الدراسي،وما يسببه ذلك من إنهاك يعيق تقدمهن للدورات في الفترة المسائية بشكل متواصل ودائم ،كما أن الدورات المسائية تفتقد الجانب العملي الهام الذي لا يمكن تطبيقه إلا في الفترة الصباحية.
- عدم إلتزام الأهالي بالحضور لعدم الوعي الكافي بأهمية مثل هذه الدورات في تفعيل التعاون بين الأسرة والمركز لتحقيق التكامل المطلوب.إضافة إلى إلقاء العبء على الأم منفردة في مواجهة هذه الإعاقة وعدم تجاوب الكثير من الآباء للدورات الخاصة بهم بسبب ظروف عملهم وغيرها من الأسباب التي تعيق الأب للقيام بدوره في هذه العملية.وهو ما يؤدي إلى هدر الجهد والوقت والمال لكافة البرامج التدريبية التي يتم توجيها للأهالي ولا تلقى الإقبال المطلوب.

ثالثاً : صعوبات أخرى متنوعة :

١- صعوبات مرتبطة بالعمل مع الفئة العمرية فوق سن ١٢ عام :-

لم تظهر مشكلة العمل مع المراهقين إلا بعد السبع سنوات الأولى من تأسيس مركز جدة للتوحد.ومع زيادة السلوكيات الناتجة عن صعوبة مرور المصابين بالتوحد بهذه المرحلة التي يحتاجون فيها إلى برامج خاصة للتأهيل مثل الرعاية الذاتية وغيرها من البرامج التي تطلبت التفكير في مشاركة (كادر الرجال) في العملية التعليمية وهو الأمر الذي وضعنا أمام صعوبات جديدة تكمن في البحث عن الكفاءات من الشباب للعمل معنا. وقمنا فعلاً بالإعلان عن طلب شباب من فئة الرجال للالتحاق بالبرنامج التدريبي بهدف تشكيل فريق عمل من الرجال لتأهيل الفئة العمرية فوق سن ١٢ سنة .

وعلى الرغم من المشاكل والأعباء التي فرضتها علينا هذه المشكلة من تضخم في مصروفات الرواتب ومتطلبات الشباب لرواتب أعلى من ما يتم منحه للمعلمة إلا أن وفي سبيل تحقيق الفائدة للطلاب قمنا بتدريب عدد ٥ معلمين من التخصصات المناسبة ولكن للأسف لم يستمر منهم الا أثنين يعملون حالياً في المركز.

وقد حاولت الجمعية الفيصلية من خلال التعاون مع كلية إعداد المعلمين من إستقطاب الخريجين لقضاء فترة التدريب العملي في المركز (عام) محاولة منها في توفير فرص عمل لهم بعد التخرج.إلا أن المميزات والمغريات في القطاع الحكومي دفعتهم لترك العمل في المركز.

وهذا الأمر دفعنا إلى التفكير في تخفيض سن التخرج من ١٦ إلى ١٢ عام إلا أننا لم نستطيع تطبيقه للأسباب التالية :-

- صعوبة اتخاذ هذا القرار المرتبط بالنواحي الإنسانية .
- قلة المراكز التي تخدم الفئة العمرية فوق ١٢ عام
- إرتباط الطلاب بالمراكز وارتباط المعلمات بالطلاب ورغبتهم في إستمرارهم خاصة أن الأطفال على الرغم من صعوبة التعامل معهم في هذه الفترة إلا أنهم يحققون نتائج ممتازة في العديد من المجالات تجعل خروجهم من المركز إلى مكان مجهول أمر صعب بسبب الخوف من إنتكاسهم او تراجع قدراتهم.
- ردة فعل الأهالي قد تكون سلبية وتسبب الإحباط لهم في ظل عدم وجود مراكز متخصصة يمكنها التنسيق مع المركز (لو وجدت) قبل خروج الطلاب بفترة زمنية ملائمة. للعمل على تقبلهم وتكيفهم مع المكان الجديد.

كما أن هذه المشكلة مرتبطه بشكل كبير بالتمويل وتوفير الكوادر المؤهلة للعمل مع هذه الفئة وفق ماتم شرحه سابقاً والتي لا يستطيع القطاع الخاص في ظل قلة الموارد المتاحة وصعوبة وجود التمويل الثابت لتغطية متطلبات هذا الكادر .

٢- عدم وجود تدريب على البرامج التأهيلية :

أشرت سابقاً لأهمية الموارد البشرية واعتبارها من الأولويات لنجاح مراكز التوحد. ورغم تركيزنا على الخبراء والمختصين والذين يعملون مع هذه الفئة بشكل مباشر إلا أننا نحتاج لبرامج تأهيلية للحرفين الذين يملكون مهارت العمل اليدوي والحرفي ولا يمتلكون القدرات والمهارات اللازمة للتعامل مع هذه الفئة.

وهو الأمر الذي يتطلب توفير تخصصات فنية مؤهلة للعمل مع الشباب مثل النحت والنجارة والخزف والتعتيق والتطريز والرسم بمختلف أنواعها وغيرها من المهارات التي تتطلب حرفين قادرين على التعامل مع هذه الفئة.

والجمعية الفيصلية ككل المؤسسات الأخرى تتطلع إلى دعم كافة القطاعات الحكومية والخاصة لتستطيع أن تؤدي دورها بما يحقق دعم هذه الفئة بالمستوى اللائق والذي يكفل لهذه الفئة الحياة الكريمة والمستقبل المشرق .

وحتى نستطيع أن تقدم تلك الخدمات فإن ذلك يتطلب الدعم والمساندة للمركز لكي يقوم برسالته تجاه هؤلاء الأطفال ويمكن تلخيصها في النقاط التالية :

- أهمية تقديم الحكومة الدعم المالي للمؤسسات التي تقدم خدمات للتوحديين لتخفيف العبء المادي على المراكز والمؤسسات الخيرية ولتدعم دورها في رفع كفاءة العاملين واستقرارهم الوظيفي.
- تقديم إعانات حكومية إضافية للمؤسسات والجمعيات والمراكز التي تقدم خدماتها لفئة التوحد ضمن برامج إجتماعية أخرى.
- أهمية مساهمة المؤسسات الاجتاعية والإعلامية ومؤسسات القطاع الخاص ومراكز البحث العلمي في الجامعات لتفعيل أدوارهم وتقديم الخدمات للأطفال التوحديين في مجالاتهم.والعمل على إعطاء الطفل التوحدي حقوقه أسوة بالأطفال الأسوياء.
- تبني فتح مراكز متخصصة على أعلى مستوى من الكفاءة والخبرة لتدريب المصابين بالتوحد فوق ١٢ عام بتوفير البرامج المناسبة والتي تساعدهم على الإنتاجية والعمل على استغلال الطاقات والمهارات الفنية العالية الكامنة في هذه الفئة التي يتميز العديد من أفرادها بالإبداع في مجال من مجالات الفنون
- إيجاد نوادي رياضية تخدم الأطفال التوحديين ،سواءً من الرئاسة العامة لرعاية الرياضة والشباب أو من القطاع الخاص .
- تأسيس مراكز حكومية للتوحد في كافة مناطق المملكة لتخفيف العبء المادي الذي تتحمله الأسر غير القادرة على إلحاق أطفالهم في المراكز الخاصة. خاصة وأن هنالك توجه سابق من المقام السامي بفتح مراكز للأطفال التوحديين في مناطق المملكة المختلفة . ومن المهم تفعيل هذا القرار .
- العمل على مساعدة المراكز في إيضاح الرؤية لهم لوضع الخطط المستقبلية للمراكز للسنوات القادمة لأن إنعدام وجود سياسة حكومية لخدمة الأطفال التوحديين تكاد تكون قاصرة وإن وجدت فهي غير واضحة .
- وضع منهج علمي موحد يتضمن الأسس التنظيمية والعلمية والمناهج التعليمية والعلاقة مع المؤسسات الأخرى لكافة المؤسسات والمراكز العاملة في مجال تدريب وتأهيل فئة التوحد بما يكفل توحيد الرؤية والجهود لنبدأ من حيث إنتهى الآخرين ونضيف ولا نكرر. تجنباً للإزدواجية وتفعيل الجهود وهو ما يساعد في الحد من الاجتهادات الشخصية غير الواقعية.